



اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣٠٠	١٣١٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٢٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٣١٠٠٠
رز فينتامي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٥٨٥٠٠
محجون طماطة	علبة زنة ١٥ كغم	١٤٠٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعيرة العراقية	كيلو غرام	٥٠٠٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٥٠٠٠

توقف معاملة انتاج العلف وتأثيره في سوق الدواجن

بغداد / حيث نخب

وشاطرهم الحديث حمدي حسن الراوي صاحب معامل لانتاج علف الدواجن. كان لدي اكثر من معمل لانتاج علف الدواجن وبعد ان اصبح عملها لايجدي نفعاً حولت احدها الى مخزن مبرد. ولكون الطلب اصبح محدوداً على علف الدواجن وانعدم بعد ذلك وكذلك وقع العمل في احد ضواحي مدينة بغداد وفي ظل الظروف الامني الصعب مما اصبح من المستحيل التنقل ومتابعة العمل لذلك شرعت بايقاف العمل. فنحن بحاجة الى مساندة الدولة لتعود الى العمل ونرقد قطاع تربية الدواجن بالاعلاف ليتسنى تزويد الأسواق المحلية باللحوم البيض وكذلك البيض بأسعار تناسب الدخل المحدودة للعائلة العراقية.

مسؤولية جرش الحبوب فقط. حيث يشترط المربي بجلب جميع انواع خلطة العلف ويحضر معه مجموعة من العمال الذين يقومون بتنفيذ اعمال الجرش التي تسر بعدة مراحل. ولا يتحمل صاحب المعمل أي مسؤولية تتعلق بنوع العلف. وهذه الالية لا تخدم كثيراً من اصحاب المعامل الذين يجهزون معاملهم بمولدات كهرباء كبيرة لتزويد المعمل بالطاقة اللازمة. الامر الذي جعلهم يرفعون اسعار الجرش في البداية من ٥٠ إلى ٧٥ لاف دينار للطن الواحد وبعد ذلك شرع كثير منهم بفلق معاملهم لان نفقاتها اصبحت باهظة ولا تعود عليهم بمرود مادي جيد. يضاف الى ذلك توقف الدعم الذي كان يقدم الى مربي الدواجن في السابق ومعامل العلف واصبح المربي يعتمد على نفسه ١٠٠٪

تأثيرات توقف المعامل تبدو سلبية على شريحة واسعة من ابناء المجتمع. وتابع الحديث توفيق حمدي بدع صاحب معامل لانتاج علف الدواجن وقاعات لتربية الدواجن. خلال السنين الثلاث الاخيرة تغيرت الية عمل هذه المعامل حيث كان في السابق ولفترة طويلة تقع مسؤولية انتاج الاعلاف على عاتق صاحب المعمل الذي عليه ان يوفر خلطة العلف كاملة قبل جرشها والتي تتكون من حبوب البروتين والصويا والحنطة والذرة وبعض الاملاح وجرشها ثم مزجها جيداً وما يناسب عمر الافراخ حيث تكون الاعلاف ناعمة في ايام التربية الاولى وهكذا تمر بعدة مراحل الى ان تصل لنهاية فترة تربية الطيور على اختلاف انواعها. ولكن اليوم صار صاحب المعمل يتحمل



تعد معاملة انتاج علف الدواجن احد الحلق الرئيسية في عملية تربية دجاج اللحم والدجاج البياض داخل القطر. وشهدت هذه المعامل المنتشرة في ضواحي مدينة بغداد اشكالية في مواصلة انتاجها لأسباب عديدة تتعلق بعدة جوانب أثرت سلباً في واقم عمل هذا القطاع الحيوي الذي يرفد السوق المحلية باللحوم البيض المحلية.

قال اياد عبد هاشم صاحب معمل لتصنيع اعلاف الدواجن في احدى ضواحي مدينة بغداد الغربية. اعلم في هذا المجال من عام ١٩٨٠ حيث كانت الية عملنا واضحة ولا تعاني من مشاكل في سير العمل ولكن بعد عام ١٩٩٠ اختلف الامر عن السابق حيث توقفت ما يقارب ٩٠٪ من مشاريع تربية الدواجن عن الاستمرار في رقد السوق باللحوم البياض. وخلال هذا العام والاعوام التي تلتها شهد سوق تربية الدواجن ارتفاعاً كبيراً في الاسعار لا يتعدا المربين عن مواصلة العمل بسبب توقف استيراد جميع اساسيات التربية ومنها ما يخص الاعلاف كون تربية الدواجن تعتمد بشكل رئيس على نوع الاعلاف التي تنتج في المعامل المخصصة لها لإنتاجها. ويكون اصحاب المعامل ملزمين بتوفير الاعلاف الجيدة لها لاصحاب الحقول وهذا يعتبر التزاماً. وأحياناً يكون هناك عقد ينظم علاقة صاحب المعمل مع مربي الدواجن ولكن خلال الفترة



التفجيرات تحوّل اسواق العراق الى اماكن للرعب

واضافت كوثر وهي صحفية عراقية (٣٣ عاماً) تعمل احياناً لرويتز قائلة "اصبح الخشى المناطق التجارية في ارجاء بغداد وفي وسط المدينة. وقال بعض التجار: ان دخولهم انخفضت الى النصف العام الماضي بعد ان زاد العنف الطائفي في اعقاب تفجير مرقدى الامامين العسكريين (ع) في سامراء في شباط الماضي. وقال ابو عمار (٦٣ عاماً) الذي يمتلك متجرًا للمواد الغذائية في حي الكرادة التجاري انه يعتمد اكثر والمتسوقون لديهم نفس المخاوف. واشترت كوثر عبداً لأمير حمالة اطفال لابنة اخيها المولودة حديثاً من بائع بالسوق في بغداد يوم الاحد وبعد ثوان وهي تسير انضرت سيارة اجرة متوقفة لترسل شظايا مرت بجوار راسها. وقد قتلت رجلاً.

مثل مركز الشورجة للبيع بالجملة. ولم يستثنوا ايضا الاسواق الصغيرة. والاسواق هدف مفضل. فهي في الغالب في اماكن مفتوحة ويسهل دخولها وتزدحم في العادة بالتسوقين الذين يسعون الى سلع رخيصة لا يمكنهم دفع ثمنها في مكان آخر في الوقت الذي يخنق فيه العنف المستمر بلا هوادة الاقتصاد. قال احمد سمير وهو عامل "الشورجة اصبح مكاناً للارهاب والموت". وقال اللفتنانت كولونيل كريستوفر جارفر المتحدث باسم الجيش الامريكي: ان خطة تأمين بغداد ستأخذ الاسواق في الاعتبار. وقال جارفر الذي رفض ان يناقش التفاصيل "المخططون يبحثون عن سبل الان لجعل الاسواق ومواطني بغداد الذين يستخدمونها اكثر اماناً". واجبرت تفجيرات الاسواق العراقيين على تغيير عاداتهم. وحتى قبل التفجيرات الاخيرة قال اصحاب المتاجر: انهم يفكرون مرتين قبل ان

بغداد (رويترز) - المعروف عن الاسواق انها شريان الحياة لأي مدينة. لكن في العاصمة العراقية بغداد هي حقول للقتل. والانفجارات المتزامنة التي قتلت ٧١ شخصاً يوم الاثنين في سوق الشورجة اقدم اسواق بغداد هي الاحدث في سلسلة من الهجمات على اسواق تباع كل شيء من الملابس الى طيور الزينة. وقال ناصر جليل وهو جالس في متجره الذي يبيع مستلزمات الحياكة في الشورجة بينما يقوم جنود عراقيون بحراسة المنطقة في الخارج "استهدفونا مرات عديدة. لا ادري ما الذي تنتظره الحكومة". ونجا متجر جليل من كره النار التي التهمت متاجر اخرى ومستودعا من ثمانية طوابق. وقام اشخاص يبحثون عن الجثث بتمشيط المبنى المحترق يوم الثلاثاء. توفير الحماية للاسواق سيكون احد اكبر التحديات التي تواجه رئيس الوزراء نوري المالكي. وضرب المسلحون مرارا اسواقا كبرى



في الهم الاقتصادي

التعجل في زج العراق بمنظمة التجارة العالمية

كان أحد أبرز مطالب ممثلي القطاع الصناعي الخاص في اجتماع عمان بتدارس تهيئة الاقتصاد العراقي لاشتراطات عضوية منظمة التجارة الحرة العالمية، الموقف من لعبة الغاء التعريف الكمركية التي سبق أن فرضها السفير بربري لكن هذا الفرض القسري نفسه كان قد تم تحديده سقفاً للعمل به لينتهي حتماً في ١٢/٣١/٢٠٠٤. في حين غالت اطراف يبدو أنها تنفذ اجندة معينة يستر الغاء التعريف وتقرض امرا واقعا باعتبار ما اعتمد في حينه ما عرف برسم اعادة الاعمار البالغ نسبة خمسة بالمئة من القيمة التقديرية للبيضاة المستوردة هي الضريبة الكمركية في حين ان نسبة الضريبة الكمركية المتعارف عليها في العراق اوبغ كل أرجاء العالم تبلغ أو ثلاثمئة بالمئة حسب تقديرات اهمية اية سلعة وضرورتها وامكان وجود انتاج منتج محلي مثيل أو بديل لها. الغريب في تداولات اجتماعات منظمة التجارة العالمية أن الاطراف التي تسير سياساتها -وهي في العادة الدول المهيمنة على الشركات متعددة الجنسيات- غالباً ما تدفع الدول النامية للتورط في قبول تعهدات واذعاناً قد يُلحق أشد الضرر باقتصاداتها ودخلها القومي وميزان مدفوعاتها لذلك كانت ثمة نصائح تلقاها بعض أفراد الوفد العراقي من أعضاء سابقين وذوي تجارب(مرة) في هذا الشأن أن يتريثوا كثيراً ويحملوا بقية الوفدان يتفقوا على ثوابت وخطوط عريضة قبل الخوض في عرض وقائع ومفردات التحاور لأن ثمة تصيد لاية هفوة قد تؤخذ اقراراً وتعهداً ملزماً. بل الطريف في الامر ان النقاش الذي حصل بشأن اعتماد العراق المزعوم لنسبة الخمسة بالمئة كتعريف كمركية حملت أحد المشاركين الاوروبيين- وهو من ايطاليا ليهمس لأعضاء الوفد العراقي بأن اعتماد هذه النسبة غير المنصفة اطلاقاً يعد جريمة بحق الاقتصاد العراقي ومصالح العراقيين.

نعود ثانية لنتساءل عن جدوى انتمائنا لمنظمة التجارة العالمية اذا كنا سنرهن مقدراتنا الوطنية ونمحو تجربتنا الانتاجية في شتى حقولها وقطاعاتها ونحول العراق كما يبدو الى ساحة للاكليلين والمستهلكين حسب التمسك هنا من جديد صرخات المنهيين من افاق سياسات العولة التي تقود اليها قسراً كما يبدو منظمة التجارة العالمية وتوجهاتها مسبقة القصد لفرض مصالح القوى الكبرى المتنفذة. ويغض النظر عن التنظيرات وتحذيراتها المسبقة فاننا نتأمل بمفاوض عراقي يستلمهم الواقع المزري للاقتصاد العراقي والشلل المهيمن على كل مواقع انتاجه وحلقاته فاعلمته وصولاً الى انتهاج موضوعي وبناء للبرامج الكفيلة بتحقيق متطلبات استئناف نهج البناء والتنمية الكفيل باحراق مصالح العراق والعراقيين، اما طريق التواصل مع أي من التشكيلات الدولية القائمة ويغض النظر عن ايدولوجياتها سواء كانت منظمة التجارة العالمية او صندوق النقد الدولي او البنك الدولي للانشاء والتعمير، فان التعاطي مع كل هؤلاء لايد من أن يتأتى من خلال مقدار المصلحة الحقيقية المتأتمية من أي تداول مع أي من هذه الاطراف.

وزير التجارة العراقي يؤكد أهمية الدور المصري في إعادة اعمار العراق

التوزيعها على البطاقة التموينية ونأمل أن يكون لمصر النصيب الأكبر من هذه القسيمة. وأضاف ان العراق يحتاج لجهود مصر في مجال التدريب البشري ورفع كفاءة العمالة بالعراق خاصة ان الظروف التي مر بها العراق دمرت بنيتها الأساسية وجميع المصانع مهالكة وتحتاج لجهود كبيرة لإعادة تاهلها. مؤكداً انه تم تشكيل لجنة في مجلس الوزراء العراقي لتسوية العقود القديمة للشركات المصرية وسداد جميع مستحقات هذه الشركات مضيفاً أن الحكومة العراقية ملتزمة بجمع هذه المستحقات مادامت تمت بطرق شرعية ومتفق عليها سابقاً. من جانبه أكد الدكتور أحمد

السليمانية.. إجراءات شديدة للحد من ظاهرة ارتفاع الاسعار

يتناسب مع مدخولات ذوي الدخل المحدود كشرحية لبعض الكسبية وغيرهم كما تفرض غرامات على تجار اللحوم المستوردة بجميع انواعها في حالة ثبوت عدم صلاحها ضمن القياسات والمواصفات العالمية والصحية ومقاييس الجودة. وستقوم اللجان المشتركة التابعة للدائرة مع كوادرها بمتابعة ذلك ورفع توصياتها كل يوم في تقرير يثبت كل التفاصيل في الاسواق العامة.

أكدت دائرة الرقابة التجارية في السليمانية على جميع التجار والمستوردين ضرورة الالتزام باستيراد النوعيات الجيدة من السلع والبضائع والمواد الغذائية ومدير الدائرة بيشرو فاتق بانه سيتم اتخاذ اجراءات مشددة ومناسبة بشأن نوعية المعروض في الاسواق وركز على المواد الغذائية المرتبطة بحياة المواطنين وصحةهم مؤكداً انه سيتم كذلك معاينة التجار والمخالفين سواء من

الاقتصادات العربية تنمو رغم العنف بالمنطقة

الحكومي دفعا النمو في المنطقة إلى أعلى مستوياته في السنوات الأربع الماضية. كما أكد دبوب أن البنك الدولي سيمضي قدماً في برامج بمناطق تجمو بالعتف مثل العراق والاراضي الفلسطينية. وأشار إلى منحة قيمتها ٢٥ مليون دولار من أجل توفير فرص العمل أعلنت خلال زيارته للضفة الغربية. والتزم البنك الدولي بالفعل في العراق رغم الاضطرابات بتقديم مساعدات بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار في قطاعات تحظى بالأولوية مثل الضمان الاجتماعي واستعادة الخدمات الأساسية.

تستغل بلدان الخليج العربية عوائد النفط لتتوسع اقتصاداتها بشكل أفضل، بينما تحرر البلدان غير المنتجة للنفط بالشرق الأوسط اقتصاداتها بوتيرة أسرع رغم الاضطرابات السياسية. وقال العضو المنتدب للبنك الدولي خوان خوسيه دبوب في نهاية جولة لست دول بالشرق الأوسط شملت العراق والاراضي الفلسطينية، إن كل الدول المنطقة بصفة عامة تحقق نمواً بمعدل يتراوح بين ٣ و٧٪. وأوضح أن التحديات المتنامية التي تواجه البلدان العربية تتراوح بين إتاحة التعليم والصحة وتوفير فرص أكبر للوظائف